٢

الجهة والإعراب في كتاب سيبويه

مقاربة تداولية

أ.م.د. عبد الزهرة عودة جبر

كلية التربية/ جامعة ميسان/ العراق

الملخّص

تعود الأصول الأولى لمفهوم الجهة (Modality) إلى المنطق الأرسطي، أو ما يُسمّى بمنطق الجهات. وقد انتقل هذا المفهوم إلى حقل الدراسات اللسانية، فأصبح من المباحث المشتركة بين المنطق واللسانيات، بل يُمثّل نقطة تجاذب بين الحقلين، فالمنطق يعتمد على الألسن الطبيعية في تبيان جهات القضية المنطقية، واللسانيات تعتمد على المنطق في تحليل التراكيب اللغوية الموجّهة. نسعى في هذا البحث إلى تقديم تصوّر عن مفهوم الجهة، وعلاقتها بالإعراب، وأنّ سيبويه (رحمه الله) اتّخذ من مفهوم الجهة منطلقًا لتفسير الإعراب في التراكيب العربية.

الكلمات المفتاحية: الجهة، الإعراب، المنطق، اللسانيات، كتاب سيبويه

Abstract

The first origins of the concept of modality go back to Aristotelian logic, or what is called the logic of modality. This concept has moved to the field of linguistic studies, and has become one of the common topics between logic and linguistics. It represents a point of attraction between the two fields. Logic depends on natural languages in clarifying the modality of the logical issue, and linguistics depends on logic in analyzing directed linguistic structures. In this research, we seek to provide an idea of the concept of modality, and its relationship with parsing, and that Sibawayh (may God have mercy on him) took the concept of modality as a starting point for interpreting the parsing in Arabic compositions.

مقدمة: الإعراب في نظرية النحو العربي

قدّم النحويون العرب نظرية نحوية للغة العربية، تدلّ على فهم واعٍ للأسس العلمية المُنطلق منها في بناء النظرية. فأهمُّ أهداف النظرية العلمية التفسيرُ، وأهمّ ما تتميّز به التجريد. وكانت

ظاهرة الإعراب القضية المركزية المُراد تفسيرُها، في نظرية النحو العربي. ولكي يُقدّم النحويون التفسير العلميّ المناسب، كان عليهم أن يضعوا مفاهيم مُجرّدة تنطبق على أكبر قدرٍ ممكن من الظاهرة المُراد تفسيرها. وقد قادهم فكرُهم الثاقب إلى اكتشاف مفهوم العامل؛ ليكون هذا المفهوم المُجرّد أحد الأسباب الرئيسة في تفسير تغيّر حالات الإعراب، وما يرتبط بها من علامات في أواخر الكلمات المعربة. ولكي يُفسّروا الإعراب تفسيرًا يسهل تعلّمُه، لجؤوا إلى الشكل الظاهر للكلام، مُعتمدين على ذلك المفهوم المُجرّد، أي العامل. ولم يُركّزوا على المعنى إلّا عندما تلتبس التراكيب، أو تتقارب في الشكل، أو عندما لا يسعفهم العامل في تفسير الإعراب. وليس معنى ذلك أنّهم أهملوا المعنى في التحليل، بل على العكس، هم كانوا على عِلم وفهم كاملين بمعاني التراكيب ومواضع استعمالها، فبيّنوا معاني التراكيب، والفرق بين تركيب وآخر في المعنى، ولكن لأنّ غرضهم تعليمي كان الشكل الظاهري للتركيب موضوعَ نظريتهم. فالمعنى لا يظهر في البنية السطحية للتركيب، وإنّما هو في ذهن المتكلّم؛ لذلك يصعُب ضبطه، ومن ثمّ يصعُب تَعليمه وتعلّمه. وهذا الأمر نجده في أغلب الاتجاهات اللسانية الحديثة، كالبنيوية، والتوليدية، فهذان الاتجاهان أهملا دراسة المعنى في بداية انطلاقتهما.

لقد أدرك النحويون العرب أنّ المُتكلّم، وما يُضمر من معنى في كلامه، هو من يتحكم في إعراب الألفاظ المؤلّفة للكلام، واختيار حركاتها الإعرابية المناسبة للمعاني الكامنة في نفسه. و ما العامل النحوي إلا وسيلة تعليمية، استطاعوا بوساطتها، أن يربطوا بينها وبين المعنى الكامن في ذهن المتكلّم، حتى استوت تلك الوسيلة نظريةً علمية متكاملة تُفسّر الإعراب في لغتهم، والمعنى في كلامهم. وكأنّ المعنى ظلّ للعامل يسير معه حيثما سار. يقول ابن جنّي: " وإنّما قال النحويون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيُروك أنّ العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه؛ كمررتُ بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيرِه. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرتْ آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ." [١] وقد كان الرضيّ الاستراباذي صريحًا في ذلك عندما ذكر " أنّ العوامل في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقة لا مؤثّرات. "[٢]

ومن يدقّق النظر في كتاب سيبويه، يكتشف أنّ الرجل (رحمه الله) قد نسج خيوط المعنى تحت الشكل الظاهر للتراكيب. فالمعنى البُعد العميق الذي غالبًا ما يلجأ إليه سيبويه لتفسير التراكيب، وتبيان الفرق بين تركيب وآخر. فتجده يستحضر قصد المتكلّم، وعلم المخاطب، وظروف إنتاج الكلام؛ من أشياء وذوات لحظة التحدّث؛ وكأنّه يرسم لك لوحة مُكتملة لعملية إنتاج الكلام، أو كأنّه مُخرج سينمائي يُصوّر لك مشاهد الأحداث، والشخصيات المشاركة، وأماكن وقوفهم، وحركاتهم، وزوايا النظر. من هذه المشاهد، مثلًا، قوله في تفسير نصب الاسم في بعض التراكيب: " إذا رأيتَ رجلًا مُتوجّهًا وِجهةَ الحاجّ، قاصدًا في هيئة الحاجّ، فقلتَ: مكّةَ وربِّ الكعبة. حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكّة، كأنّك قلتَ: يريد مكّةَ والله ... أو رأيتَ رجلًا يسدّد سهمًا قِبَلَ القرطاسِ فقلتَ: القرطاسَ والله، أي يُصيبُ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السهمِ في القرطاسِ قلتَ: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاسَ ... ولو رأيتَ ناسًا ينظرون الهلالَ وأنت منهم بعيدٌ فكبّروا لَقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي أبصروا الهلالَ " [٣].

إنّ اعتماد العاملَ مبدأ نظريًا للتفسير، لم يُلغِ الأبعاد التداولية المُنتجة للكلام في تحليلات النحويين للتراكيب العربية؛ فقد نظر العرب إلى اللغة على أنّها بنية ذات بُعد تداوليّ " يُعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم"[٤] ؛ ولكي تكتسب اللغة وظيفتها التواصليّة لا بُدّ من ارتباط الكلام المُنتَج بقصد مُنتِجه، وما يحمله ذلك القصد من عناصر؛ كالإرادة، والعلم بالمقصود، وتحقيق الإفادة من الكلام. فحقيقة الكلام كامنةٌ في قصديّة مُنشئه، والتوجّه به إلى مُخاطب؛ لإفهامه، ومن ثمّ تتحقّق به الفائدة [٥]؛ ولذلك اتفق أغلب اللغويين على أنّ الكلام هو اللفظ المُفيد الذي يحسن السكوت عليه، " فكلُّ لفظٍ استقلّ بنفسه وجَنَيْتَ منه ثمرةَ معناه فهو كلام " [٦].

وإذا كان هذا فهمَهم للكلام وارتباطه بمُنشئه ومُتلقّيه، فمن الطبيعي أنْ يربطوا بين المفهوم النظري (العامل)، ومعاني الكلام. ولعلّ أهمّ المفاهيم التداولية التي استندوا إليها في تبيان معاني الكلام هو مفهوم الجهة (Modality) ، وما لهذا المفهوم من أثر في البنية التركيبية للكلام. بَيْدَ أنّهم – كما هي عادتهم– لم يوضّحوا هذا المفهوم، ولم يُبيّنوا كيفية اتّخاذِهِ معيارًا لتفسير الإعراب.

وإذا كانت الأصول الأولى لمفهوم الجهة تعود إلى المنطق الأرسطي، ففي مجال اللغة يُعدّ سيبويه أوّل من استعمل الجهات المنطقية، وجعلها من المفاهيم المركزية في بناء نحو اللغة العربية، واتخذها معيارًا لتفسير إعراب التراكيب العربية. بَيْد أنّ مفهوم الجهة ورد متناثرًا في أثناء

التحليل السيبويهي، ولم يُفرد له سيبويه بابًا مستقلًّا. فجاء هذا البحث كاشفًا عن علاقة الجهة بالإعراب في كتاب سيبويه.

وكان لا بُدّ من عرض مفهوم الجهة في المنطق، ثمّ في اللسانيات، فأفردنا المبحث الأوّل لذلك، ثمّ خصّصنا المبحث الثاني للجهة وعلاقتها بالإعراب في كتاب سيبويه. يسبق هذين المبحثين هذه المقدّمةُ، وتتلوهما خاتمة البحث.

المبحث الأول : مفهوم الجهة

أوّلًا: الجهة في المنطق

تعود الجذور الأولى لمفهوم الجهة إلى المنطق الأرسطي؛ إذ يُطلق على الجهة في المنطق مصطلح (الموجّهات)، ويُعدّ منطق الموجّهات أحد فروع المنطق، إلى جانب الفرعين الرئيسين : منطق القضايا، ومنطق المحمولات.

يتّخذ المنطق الأرسطي (القضيّة) نواةً يبني عليها استدلالاته، وأبحاثه المنطقيّة الأخرى. فيقوم التحليل المنطقي للعبارة اللغوية على أساس أنّها تعبيرٌ للفكر عن قضيّةٍ في العالم الواقعي. فالقضيّة هي الوحدة التي ينحلّ إليها الفكر، أي إنّها التعبير الذي يحمل فكرةً؛ لذلك تُسمّى القضيّة (وحدة التفكير)؛ إذ لا يمكن تحليلها إلا إلى الألفاظ التي تتألّف منها، وهذه الألفاظ المفردة لا تحمل فكرًا، بل تأتي الفكرة من تأليف الألفاظ على هيأة جملٍ أو قضايا. ولكي تُعبّر القضيّة عن فكرة ما، يُشترط فيها أنْ تخضع لمعيار التصديق (الصدق أو الكذب)، وأمّا العبارات التي لا تخضع لهذا المعيار، فلا قيمة لها في الاستدلال المنطقي. لذلك لا تُعدّ العبارات الإنشائية قضايا؛ لأنّنا لا نستطيع أنْ نجزم أو نحكم عليها بالصدق أو الكذب[٧]. يقول أرسطو : " وليس كلّ قولٍ بجازم، وإنّما الجازم القولُ الذي وُجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها. ومثال ذلك: الدعاء، فإنّه قول ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب" [٨].

لذلك يهتمّ المنطق بالقضايا، بوصفها مقدّمات، وما يترتّب عليها من استدلالات، فيُعنى بتحليل العبارات للكشف عن مكوناتها والعلاقات المنطقية وترتيبها على نحو مُعيّن، للوصول إلى نتائج منطقية مُستنبطة من قضايا منطقية أخرى والبرهنة عليها[٩].

وتتألّف القضيّة من جزئين رئيسين، أحدهما شيءٌ يوضع، ويسمّى (الموضوع)، والآخر ما يُقال عن الموضوع ويُحمل عليه، ويسمّى (المحمول). بمعنى آخر أنّ القضية هي نسبة محمول إلى موضوع، أو نفيه عنه، كقولنا: (خالدٌ مجتهدٌ)، فقد نسبنا الاجتهاد (المحمول) إلى خالد (الموضوع). أو كما يقول أرسطو: " هي إيقاع شيء على شيء، أو انتزاع شيء من شيء"[١٠]، فإنْ كان لهذه القضية وجود حقيقي في الواقع كانت صادقةً، وإنْ لم يكن لها ذلك كانت كاذبةً. هذه القضيّة التي تُعبّر عن اجتهاد خالد تُعدّ قضيّةً مطلقة أو مجرّدة من أي تحديد، فالمتكلّم ينقلها إلى المخاطب كما هي، ولكن قد يتمّ التعبير عن القضية بإدراج ما يُعبّر عن معرفتنا بالحكم على العلاقة بين الموضوع والمحمول، عندئذٍ نكون أمام قضيّة موجّهة. فالجهة في المنطق هي " حكم كيفي على النسبة القضوية الموجبة أو السالبة"[١١]، فإذا كانت القضية المطلقة علاقةً بين موضوع ومحمول، فإنّ القضية الموجّهة تضيف تحديدًا لتلك العلاقة من حيث ضرورتها، أو إمكان وجودها، "ومن هنا فإنّ التصريح بهذا التحديد للعلاقة يسمّى في المنطق (جهة)؛ ولهذا قيل إنّ منطق الجهة هو منطق الضرورة والإمكان، نظرًا لأنّ الجهة تُشير إلى درجة يقين الحكم أو عدم يقينه"[١٢]. يقول أرسطو، في كتابه (التحليلات الأولى)، عن القضيّة التي يعدّها مقدّمة للقياس: "وكلُّ مقدّمة إمّا أنْ تكون مطلقة وإمّا أن تكون اضطرارية وإمّا ممكنة"[١٣] . ويقصد بالقضيّة المطلقة القضيةَ التقريرية غير الموجّهة، وأمّا القضيّتان الضرورية والممكنة فهما الموجّهتان. فالضروري هو الذي لا يمكن أنْ يكون بخلاف ما هو كائن، والممكن هو الذي يمكن أنْ يكون أو ألّا يكون. وفي كتاب (العبارة) يذكر أرسطو أربع جهات، هي (الضروري أو الواجب، والممكن، والممتنع، والمحتمل) [١٤].

تعرّض مفهوم الجهة وأنواعها إلى تطوّرات كثيرة، بدءًا من تلامذة أرسطو، مرورًا بالفلاسفة المسلمين، وانتهاءً بأصحاب المنطق الحديث. فأثيرت إشكالات تتعلّق بطبيعة الجهة وانتمائها. من ذلك ما يتعلّق بطبيعة النظر إلى الجهة؛ أ نظرةً موضوعيّة ننظر إليها أم نظرة ذاتيّة؟ فذهب قسم من المنطقيين إلى أنّها موضوعية، أي إنّها تستند إلى اعتبارات مادّية تقوم على الطبيعة الوجودية للموضوع الذي نحكم عليه، بصرف النظر عن المتكلّم. في حين ذهب قسم آخر – على رأسهم الفيلسوف الألماني إمانويل كانت – إلى القول بوجهة النظر الذاتية، أي بالاستناد إلى اعتقاد الشخص الذي يحكم[١٥]. وعلى هذا الأساس تكون الجهة تعبيرًا عن معرفة المتكلّم أو اعتقاده في الحكم على القضية، أي إنّ المتكلّم يوجّه القضية توجيهًا معيّنًا في ضوء تصوّره لوقوع القضية.

وهذا يعني أنّ الجهة لا تتعلّق بالعلاقات الصورية للقضيّة، ولن يكون بمقدور المنطق الصوري تعيينُ الصحّة في القضية الموجّهة؛ لذلك يُرحّل مبحث الجهة من المنطق الصوري إلى المنطق الطبيعي، أي إلى منطق اللغات الطبيعية، ولكنّ هذا المبحث يظلّ مشدودًا إلى الرحم الذي ولد منه، فلا يمكن فهمه إلا في ضوء المنطق الصوري.

ونتيجة لتعدد وجهات النظر إلى الجهة، وطبيعة انتمائها، تفرّعت الجهات في المنطق إلى أنواع مختلفة، ومنها[١٦] :

- جهات الوجود: هي الجهات التي وضعها أرسطو، وسُمّيت بذلك لأنّها تتعلّق بالحكم على وجود القضايا المنطقية أو عدم وجودها في الواقع.
- جهات المعرفة والاعتقاد: التي تتعلّق بمعرفة المتكلّم بتحقّق القضية، من نحو: أعتقد، وأعلم، وأظنّ، ومؤكد، ومُستبعد.
- الجهات الإلزامية أو الوجوبية: هي الجهات التي تُحيل على تحقّق القضايا بالاستناد إلى العرف الاجتماعي، وتتمثّل في نحو: إجباري، ممنوع، مسموح .
- الجهات الزمانية: هي مجموعة من المتغيّرات التي تدخل على الموقف الجهي فتُحدّد زمانه، مثل: أحيانًا، و أبدًا، و دائمًا. ويعود اقتراح هذا النوع من الجهات إلى الفلاسفة العرب[١٧] .
- الجهات القيميّة: تتّخذ الجهة هنا حكمًا معياريًّا يرتبط بالاستحسان والرداءة. وتستعمل للتعبير عنها ألفاظ المدح أو الذم أو التعجّب.

ثانيًا: الجهة في اللسانيات

ورث نحويو القرون الوسطى التحليلَ المنطقي للعبارات اللغوية من اليونانيين، بوساطة اللاتينيين. فدرس اللاتينيون لغتهم في ضوء التصورات التي نظر بها اليونانيون إلى اللغة اليونانية، ووضعوا نحوًا للغة اللاتينية على غرار نحو اللغة اليونانية.

فقد ذهب نحويو مدرسة (بور رويال) إلى أنّ النواة الأساسية للغة هي نظام من القضايا المنطقية الأوّلية، من نمط (موضوع/ محمول)، هذا النمط من الحكم المنطقي يسمح لفكر المتكلّم

أن يتجسّد بوساطة اللغة. بمعنى أنّ هناك تطابقًا بين القضايا النحوية والقضايا المنطقية، فاللغة مرآة للفكر، بل هي الفكر نفسه[١٨].

وإذا كان المنهجان المقارن والتاريخي طاغيين على الدراسات اللغوية في عصر النهضة وما تلاه، فإنّ اللسانيات في القرن العشرين أدخلت مفهوم الصورة المنطقية في التحليل اللغوي. فاللسانيون وعلماء المنطق " أبعد الناس من رفض فكرة وجود علاقة بين المنطق واللغة، فتراهم يبحثون في اللغة بشكل دائم عمّا ينشأ عن علم المنطق، وما هي مفاهيم وتعليلات وصيغ المنطق التي يمكن تطبيقها على الألسن LINGUES (وإلى أي مدى يمكن أن يصل هذا التطبيق). إذًا فهم مضطرّون إلى إفراد مكان هامّ لدراسة الموجّهات في أبحاثهم" [١٩]. فأُعيد إحياء مفهوم الجهة، إلى درجة أنْ عُدَّ مظهرًا أساسيًّا من مظاهر البحث في اللسانيات المعاصرة؛ بحكم حضوره في اللسانيات التداولية، ومساهمته في تصوّر محتوى العبارات اللغوية[٢٠].

إنّ الحديث عن مفهوم الجهة في اللسانيات مُتشعّبٌ جدًا؛ ولا تكفي مساحة هذا البحث لعرض آراء اللسانيين عن الجهة، فثمّة تباين في هذا المفهوم لدى اللسانيين، وفي تصنيف الجهات، في الكمّ والكيف؛ ويرجع السبب في ذلك إلى ضبابيّة الحدود الفاصلة بين الجهات، وإلى تنوّع الأطر النظرية، واختلاف اللسانيين في تحديد السمات التعريفية الأساسية للجهات[٢١]، وقد أشار جان سيرفوني إلى أنّ اللسانيين الذين يدرسون الجهة يُصرّحون بأنها ميدان تصعب الإحاطة به، ويُقدّمون وجهة نظر يعدّونها مؤقّتة[٢٢]. وأشار بالمر إلى صعوبة إعطاء تعريف محدد للجهة، ولما يُعبّر عنها[٢٣]؛ وربّما يعود ذلك إلى التطوّرات التي تشهدها اللسانيات، وهذا يجعل النظر إلى الجهة مختلفًا من وقت لآخر، ومن توجّه لساني إلى آخر،" فاللسانيات تطوّرت، ووصف العمليات التي توجّه الملفوظ قد تنوّع واغتنى بشكل كبير، وصعوبة إيلاء مكانة محدودة للموجهات في مجال اللسانيات قد ازدادت تعاظمًا... كما أنّ هناك مشكلة جديدة، وهي مشكلة علاقة الموجهات بأفعال اللغة actes de languages"[٢٤]. يزاد على ذلك أنّ تحقّقات الجهة في اللغة كثيرة، ويصعُب فرزها وتصنيفها، كما يصعب تمييزها من المفاهيم المتقاربة معها، كالإنجازية (Performative)، والمظهر (Aspect)، والنمط الجملي(Mood).

تجدر الإشارة إلى أنّ الاتجاهات اللسانية الصورية (غير المؤسّسة تداوليًّا)، كالتوليدية، أقصت مفهوم الجهة في تحليلاتها؛ ولعلّ السبب يرجع إلى أنّ الجهة ترتبط بالبعد التداولي للغة، وهذا البعد –كما هو معلوم – لم يكن حاضرًا في اللسانيات التوليدية إلا في مراحلها المُتأخرة.

في المقابل، شغل مبحث الجهة مكانة مهمّة في اللسانيات التواصلية، كالملفوظية، والتداوليات، والنظريات الوظيفية. واستثمرت بعض الدراسات الأدبية مفهوم الجهة، واتخذته منطلقًا لتحليل الخطابات، كالسيميائيّات المتعلّقة بدراسة الخطاب السردي، ونظرية العوالم الممكنة[٢٥].

ويُعدّ شارل بالي أوّل من أشار إلى مفهوم الجهة، وجعله أساسًا لنظريّته الملفوظية، وذهب إلى " أنّ الجهة هي روح العبارة وروح الفكر، ولا يمكن أن نُحيل قيمة العبارة إلى ملفوظٍ ما لم نكتشف مفهوم الجهة modalite " [٢٦].

وذهب جون لاينز إلى أنّ الجهة هي ما يُعبّر عن رأي المتكلّم وموقفه من القضية التي تُعبّر عنها الجملة [٢٧]. وقد تابع لاينز غيرُ واحد من اللسانيين [٢٨].

وعلى الرغم من أنّ بالمر ألّف كتابين عن الجهة، هما (Mood and Modality)، و (Modality and the English modals) إنّه لم يضع تعريفًا واضحًا للجهة، وإنّما حاول التفريق بين أنواع الجهات في اللغة الانكليزية. ولكنّه في كتابه (علم الدلالة) أشار إلى أنّ الجهة تُعبّر عن قيمة الحقيقة في الجملة، ويستعمل المتكلّم ألفاظًا تُعبّر عن درجة التزامه تجاه ما يقول[٢٩].

ويرى هاليداي أنّ الجهة تعبير عن رأي المُتكلّم، أو هي حُكم المُتكلّم، أو طلب حُكم المستمع عن حالة ما يُقال. فقد يكون حكم المُتكلّم عن احتمالية ما يُقال، فنكون أما ثلاث جهات (الإمكان، والاحتمال، والتأكيد)، وقد تُعبّر الجهة عن الكمّية الزمنية لحدوث الواقعة من نحو (بعض الأحيان، دائمًا، عادةً) . وتتوسّط هذه الجهات بين قطبيّ إيجاب القضيّة ونفيها[٣٠].

وعرّف جان سيرفوني الجهة تعريفًا عامًّا، بأنّها وجهة نظر الفاعل الناطق عن المضمون الجملي في ملفوظ ما[٣١] .

وتُعرّف نيكول لكورلر الجهة بأنّها "تعبير المتكلّم عن موقفه من المحتوى القضوي لملفوظه"[٣٢].

يُلحظ ممّا تقدّم أنْ اللسانيين الغربيين يكاد يتّفقون على أنْ الجهة تعبّر عن موقف المتكلّم أو رأيه عن القضية المُراد التعبير عنها.

وأمّا أنواع الجهات عند اللسانيين، فليست محلّ اتفاق بينهم؛ إذ توسّعت عند بعضهم لتشمَل كلّ الواسمات التي تصحب نواة الجملة، كالظروف، والصفات، والنفي، بل ذهبوا إلى أنّ الجمل التقريرية موجّهةٌ، فقد عدّوا التقريرَ جهةً [٣٣]. وذهب قسم آخر إلى تقليص الجهات لتظلّ قريبة من تقسيمها المنطقي، يقول سيرفوني:" إنّ الألسني الذي يسعى إلى تعريف مفاهيم فعّالة (operatoires) لا يمكنه الاستفادة من مفهوم الموجّه إلّا إذا قلّل من عموميته، وإحدى الطرق الممكنة لذلك هي، قبل كلّ شيء، استلهام المفهوم المنطقي" [٣٤].

سنعرض أهمّ أنواع الجهات لدى اللسانيين، ويقف بالمر في مُقدّمتهم، فقد ميّز بالمر بين نوعين رئيسين من الجهة[٣٥] :

١- جهة القضية (Propositional Modality)، هي التي يُعبّر فيها المتكلّم عن موقفه من القضية، ويضمّ هذا النوع فرعين من الجهات، هما: الجهة المعرفية (Epstemic Modality)، والجهة الإثباتية (Evidintal Modality). الفرق الأساسي بين هاتين الجهتين أنّ المتكلّم في الجهة المعرفية يُعبّر عن حكمه عن الحالة الواقعيّة للقضية، من نحو (أعتقد، وأظنّ، وأشكّ)، في حين تُشير الجهة الإثباتية إلى أدلّة المتكلّم عن حالة الواقعة. نحو: (من الضروري أنّه في البيت/من الممكن أنّه في البيت).

٢- الجهة الحدثيّة (Event Modality)، هي التي تُشير إلى علاقة المتكلّم الفعليّة بالأحداث. وتضمّ قسمين، هما: الجهة الإلزامية (Deontic Modality)، والجهة الديناميكية (Dynamic Modality)، والفرق بينهما أنّ الإلزاميّة يستطيع المتكلّم فيها أنْ يسمح، أو يُلزم، أو يتعهّد، بأحداث توجّه نحو فاعل الجملة، نحو: (من الضروري له أنْ يأتي، لا مانع من أن يأتي غدًا) في حين تتعلّق الجهة الديناميكيّة بالقدرة أو الرغبة المُنبثقة من فاعل الجملة، نحو (يستطيع أنْ يذهب، هو يرغب بالسفر) .

ومن تصنيف بالمر للجهات، نجد أنّها تتحقّق من خلال كلمات محدّدة، أي أنّها تتحقّق في المستوى المعجمي، وهذا الأمر تفرضه طبيعة اللغة الإنكليزية التي تستعمل أفعالًا مُعيّنة للتعبير عن الجهة، نحو (must ,should, could, may...) .

وصنّفت نيكول لكورلر الجهات إلى ثلاثة أنواع، استنادًا إلى الفاعل المتلفّظ، أي الذات المتكلّمة، كالآتي[٣٦]:

- جهات فاعليّة: هي التي تُبيّن علاقة الفاعل المتكلّم بملفوظه، وتضمّ الجهات المعرفية من نحو (أعلم، أظنّ، أشكّ)، والجهات التقويميّة التي تعبّر عن الاستحسان، والاستهجان، والتعجّب.
- جهات تفاعليّة: وتبيّن علاقة المتكلّم بالمخاطبين بشأن المحتوى القضوي للملفوظ، وتضمّ الجهات الإلزامية كالإجبار، والمنع، والترخيص، وكذلك الأوامر والنواهي.
- جهات موضوعيّة: وهي الجهات التي تعبّر عن الواقع الموضوعي، ولا تخضع لإرادة المتكلّم، ويمثّلها علاقات الشرط، والاستنتاج، والسببية.

نلحظ من تصنيف لوكرلار أنّ النوعين الأوّل والثاني ينتميان إلى البعد التداولي؛ لأنّ النوّع الأوّل يكشف عن قصدية المُتكلّم، أي إنّ الكلام لا يكون نقلًا أو وصفًا خالصًا للواقع، بل هو كلام ممزوج باعتقاد المتكلّم وعواطفه تجاه الواقع، ويُبيّن النوع الثاني من الجهات، بوضوح، العلاقة بين المتكلّم والمخاطب، ولكنّ هذا النوع من الجهات يضمّ أفعالًا كلامية (الأوامر والنواهي)، في حين ينتمي النوع الثالث إلى العلاقات الدلالية.

وقدّم هنخفلد – وهو أحد أقطاب نظرية النحو الوظيفي– ثلاثة أنواع من الجهة، متجاوزًا وضع تعريف مُحدّد للجهة. الأنواع الثلاثة هي كالآتي [٣٧]:

١– الجهة اللازمة (INHERENT MODALITY): هي كلّ الوسائل اللسانية التي يستطيع المتكلّم بوساطتها أن يُحدّد العلاقة القائمة بين أحد المشاركين في أمور الواقعة، وتحقّق أمور الواقعة تلك. ويتضمّن هذا النوع حديث المتكلّم عن أحد المشاركين في الواقعة بما يُعبّر عن (القدرة/ الإرادة/ الإجبار/ السماح) بتحقّق الواقعة من جهة هذا المشارك في الواقعة. كأنْ يقول مثلًا: (يستطيع محمد أنْ ينجح).

٢– الجهة الموضوعيّة (OBGECTIVE MODALITY): هي جميع الوسائل اللسانية التي يستطيع المتكلّم بوساطتها أنْ يُقوّمَ الواقعة تقويمًا موضوعيًّا، في حدود معرفته. تقييم المتكلّم للواقعة يعتمد على تصوّره للمواقف المحتملة للعالم الواقعي، أو العالم الافتراضي، بالنظر

إلى النظام الأخلاقي، أو القانوني، أو الاجتماعي. ويضمّ هذا النوع فئتين : الجهة المعرفيّة، نحو (ممكن، مؤكّد، مستحيل)، والجهة الإلزامية، نحو (واجب، مقبول، ممنوع).

٣- الجهة المعرفيّة (EPISTEMOLOGICAL MODALITY): هي كل الوسائل اللسانية التي يستطيع المتكلّم بوساطتها أنْ يُعبّر عن موقفه من صدق القضيّة. ويتضمّن هذا النوع فئتين من الجهات: الجهة الذاتية التي يُحدّد بوساطتها المتكلّم نوع موقفه ودرجته، بالاعتماد على معرفته الذاتيّة، والجهة المرجعيّة التي يُحدّد بوساطتها المتكلّم موقفه من القضية بالاستناد إلى مصدر خارجي. فالفرق بين هذين النوعين راجع إلى مصدر المعلومات عن القضية.

عربيًّا، يُعدّ مبحث الجهة في الدراسات العربية الحديثة فقيرًا، إذ إنّ ما كُتب عن الجهة لا يتجاوز الكتابين فقط، وبعض البحوث التي مرّت عليها باستحياء في أثناء دراستها للزمن في اللغة العربية. وأمّا الكتب والدراسات الأخرى التي عنوانها الجهة فلا تبحث في الجهة، وإنّما تناولت مفهومًا آخر هو المظهر (Aspect) ، الذي يعني مجموعة سمات الحدث التي تُمكّن من قياسه ووصفه زمنيًّا، كأنْ يكون مُستمرًّا أو غير مُستمر، أو لحظي، أو تام، أو غير تام[٣٨]. لكنّ هذه الدراسات ترجمت المصطلح (Aspect) إلى الجهة. من ذلك مثلًا، كتاب (الجهة في المنطق واللسانيات والنقد الأدبي) للدكتور جميل حمداوي، ومن الدراسات رسالة الماجستير الموسومة بـ(مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة) للباحث الحاج موسى ثالث .

وقد وصلت الترجمات العربية المقابلة للمصطلح (Modality) إلى نحو عشرين مصطلحًا، منها: (الجهة، الموجّه، الموجّهيّة، الوجه، المشروطيّة، الكيفيّة، الموقفيّة). وهذا يكشف عن التشتت والخلط في ترجمة المصطلحات، بل الأعجب من ذلك أنْ تجد باحثًا واحدًا يستعمل مصطلح الجهة مقابلًا لمصطلحين مختلفين هما (Modality) و (Aspect) [٣٩]. ولا نريد الخوض في إشكالات الترجمة، وما يتبعها من اضطراب التأليف، ونُحيل القارئ إلى البحث الموسوم بـ(إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات،دراسة تطبيقية في رواية ثرثرة فوق النيل لنجيب محفوظ)، للباحث (د. أحمد محمّد عبد الرحمن حسانين) ، فقد قدّم جردًا مُفصّلًا لتناول الدراسات العربية لمصطلح الجهة، يكشف عن الاضطراب الواضح في التلقي العربي لهذا المبحث.

ونرى أنّ المقابل العربي الأنسب لمصطلح (Modality) لا بُدّ أنْ يكون إمّا (الجهة)، أو (الموجّه)؛ لأنّ العرب المشتغلين بالفلسفة والمنطق، منذ الفارابي، وابن سينا إلى يومنا هذا، عبّروا عمّا يدل على (الضروري، والممتنع، والممكن) باستعمال أحد هذين المصطلحين (الجهة، أو الموجّه) [٤٠]. وقد مرّ بنا أنّ الجهة ولدت في رحاب التفكير المنطقيّ، وما الجهة في اللسانيات إلا امتداد للجهة المنطقيّة، لكنّها قد توسّعت بتوسّع الاستعمالات اللغوية، وارتباط اللغة بمنتجيها.

وأمّا أهمّ الكتب العربية التي تناولت الجهة، وقدّمت فهمًا واضحًا لها، فلدينا كتابان: أحدهما (المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لسانيّ في المَقُوَلَة اللسانية) للباحث (عبد العزيز المسعودي)، والآخر (الجهات في المنطق واللسانيات) للدكتور محمد عبّاس العامريّ.

وأوّل مَنْ ذَكرَ مصطلح (Modality)، من اللسانيين العرب، هو الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، في كتابه (البناء الموازي/ ١٩٩٠)، مترجمًا إيّاه بمصطلح (الموجّه) [٤١]، من دون أنْ يوضّح مفهومه، مُكتفيًا بالإشارة إلى أنّ الموجّهات تدلّ على معانٍ عدّة مثل الاحتمال، والإمكان، والضرورة، مرجئًا البحث فيها إلى فرصةٍ أخرى؛ معلّلًا ذلك بأنّ البحث في الجهات لم تتّضح معالمُه بعد [٤٢].

ويُعدّ الدكتور أحمد المتوكّل أوّل من قدّم دراسة تطبيقيّة عن الجهة، إذ أشار إليها بصورة مختصرة في مبحث (النفي) من كتابه (الوظيفة والبنية/١٩٩٣)، ثمّ أفرد لها مبحثًا مُستقلاً من كتابه (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي/١٩٩٥)، تحدّث فيه عن أنواع الجهات، والتمثيل لها في بنية النحو.

لكن ما يؤخذ على المتوكّل أنّه يستعمل مصطلحات مُتعدّدة لمفهوم واحد، وتارةً يستعمل مصطلحًا واحدًا لمفهومين مُختلفين. ففي الكتاب الأول (الوظيفة والبنية) يقول : " ونقصد بالجهة ... الموقف الذي يتّخذه المتكلّم إزاء الواقعة"[٤٣]. وهذا يعني أنّه استعمل مصطلح (الجهة) مقابلًا للمفهوم الذي يدلّ عليه مصطلح (Modality)، ولكنّه في الكتاب الثاني يقول : " الجهة كمقابل للمصطلح Aspect مجموعة السمات (تام/غير تام، منقطع/ مسترسل، آني/ مستمر...) التي تُحدّد الواقعة الدال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومراحل تحقّقها... بمعزل تامّ عن موقف المتكلّم من تحقّقها " [٤٤].

ثمّ يستعمل مصطلح (الوُجْهَة) مقابلًا للمصطلح (Modality)، فيقول: " نقصد هنا ب(الوجهة) ما يحيل عليه المصطلح الأجنبي (Modality) " [٤٥]. ولكنّه يعدل عن ذلك فيستعمل مصطلح الوجهة مقابلًا للمصطلح (Perspective)، ويعني هذا الأخير تقديم الواقعة بانتقاء أحد المشاركين فيها ليكون مُنفّذًا فاعلًا ، أو مُستقبلًا مفعولًا، ويُشير المتوكّل إلى أنّ الوجهة تُمثّل الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل) و(المفعول) [٤٦].

ثمّ يعود، في الكتاب نفسه، فيترجم (Modality) إلى (الوَجْه)، فيقول: " يُحدّد هنخفلد ... مفهوم الوجه (Modality) كالتالي" [٤٧]، ويقول أيضًا: " من المعلوم أنّ فيلمور ... كان يُقسّم الجملة إلى مكونين رئيسين اثنين: (أ) القضيّة (Proposition)، و(ب) الوجه (Modality) "[٤٨]. ويستقرّ المتوكّل على ترجمة (Modality) إلى (الوَجْه).

ويعدُّ المتوكّل الوجهَ مفهومًا تداوليًّا، يربط بين المتكلّم وفحوى خطابه، ويُعرّفه بأنّه الموقف الذي يتّخذه المتكلّم من فحوى القضيّة[٤٩]. بمعنى أنّ الوجه عند المتوكّل يُعبّر عن مفهوم الجهة في بحثنا هذا؛ لذلك سنستعمل الجهة بدل الوجه، في أثناء عرضنا لأنواع الجهات عند المتوكّل.

ينطلق المتوكّل، في دراسة الجهات وتحقّقاتها في اللغة العربية، من أحد النماذج المقترحة في نظرية النحو الوظيفي، التي يَروْدُها اللساني الهولندي سيمون دِك، فيتّخذ من نموذج (مستعملي اللغة الطبيعية) مُنطلقًا لتحليلاته، معتمدًا على الأنواع الثلاثة لدى هنخفلد، (الجهة اللازمة، والجهة الموضوعية، والجهة المعرفية) التي مرّ عَرْضُها آنفًا.

يتمّ التمثيل للجملة في نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، على أساس أنّها بنيةٌ تتكوّن من أربع طبقات، هي (طبقة المحمول، وطبقة الحمل، وطبقة القضيّة، وطبقة الإنجاز). يوزّع المتوكّل الجهات الثلاث على ثلاث طبقات؛ فالجهة اللازمة تنتمي إلى طبقة المحمول، والجهة الموضوعية تنتمي إلى طبقة الحمل، والجهة المعرفية تنتمي إلى طبقة القضيّة. وأمّا الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز فلا تتعلّق بالجهة وإنّما ترتبط بمفهوم الفعل الكلامي كالإخبار، أو الأمر.

وقد أفاد المتوكّل من مبحث الجهة، في تفسير إعراب الفعل المضارع في اللغة العربية، فيرى أنّ الوجه الموضوعي (مؤكّد التحقّق) تدلّ عليه صيغة المضارع مرفوعًا، وأنّ الوجه

الموضوعي (محتمل التحقّق) تدلّ عليه صيغة المضارع مجزومًا، وأنّ الوجه المعرفي (مُتَصَوّر) تدلّ عليه صيغة المضارع منصوبًا [٥٠].

المبحث الثاني: الجهة و نظرية سيبويه في الإعراب

قبل أنْ ننطلق في تبيان أثر الجهة في الإعراب، لا بُدّ من أنْ نعرض لتحليل سيبويه للجملة العربية.

بَعدَ أنْ بيّن سيبويه في بداية كتابه أنواعَ الكَلِم، ومجاري أواخره، انطلق أوّل الأمر من تحديد بنية الجملة العربية. فوجد أنّها تنبني على مفهوم (الإسناد)، وهو مفهوم مُجرّد اكتشفه سيبويه، وجعله أساسًا لتكوين الجملة العربية، فهي تتألّف من " المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا " [٥١]. فالمتكلّم يؤلّف كلامه من هذين المكوّنين (المُسند والمُسند إليه)، المُرتبطين بعلاقة الإسناد، وهي علاقة يتعلّق فيها المُسند إليه بالمُسند وينبني عليه. إذ " كلٌّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلمّا جُمعا استَغنى عليهما السكوت" [٥٢].

وعند إنعام النظر، نجد ثَمّ تتطابقًا بين الإسناد في النحو، والقضيّة في المنطق، إذ هما مفهومان مُجرّدان يشيران إلى ما يؤلّف المعنى في الفكر. وما حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه إلا تعبير عن القضيّة في المنطق، فالمسند هو الموضوع، والمسند إليه هو المحمول. وهذان الطرفان المُتعالقان يتحقّقان إنجازيًّا في بنيتين اثنتين:

إحداهما جملةُ الابتداء " الاسمُ المبتدأُ والمبنيّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك"[٥٣]، فالمتكلّم في هذه الجملة يُريد أنْ يتحدّث عن شيء (الاسم المبتدأ)؛ ليبني كلامه عليه، ثم يأتي بما يتحدّث به عن الاسم المبتدأ وهو ما يُسمّيه بـ(المبنيّ عليه)، أي المبنيّ على المبتدأ. فهما، إذًا، مبنيٌّ (الاسم المبتدأ)، و مبنيٌّ عليه، " فالمبتدأُ مُسندٌ والمبنيّ عليه مسندٌ إليه" [٥٤].

والأخرى هي التي تتألّف من إسناد عملٍ أو حدثٍ (فعل) إلى اسم، " ومثل ذلك يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء" [٥٥]. وفي هذه الجملة يكون (الاسم الفاعل) هو المبنيّ، و (الفعل) هو المبنيّ عليه.

ولا بدّ من الإشارة إلى نقطتين مهمّتين وردتا في نصوص سيبويه:

١- يَعدُّ سيبويه المبتدأ هو المسند، والمبنيّ عليه هو المسند إليه. وقد استقر في كتب النحو بعد سيبويه عكسُ ذلك.

٢- مثّل سيبويه للنوع الثاني من الجمل بجملة (يذهبُ عبدُ الله)، أي عبّر عنها بالفعل المضارع (يذهب)، ولم يّختَر الفعل الماضي (ذهب)، أو الأمر (اذهب)، وهو أمر لا نراه اعتباطيًّا، وإنّما مقصودٌ، سنوضّحه إن شاء الله تعالى.

ويبدو لِي أنّ سيبويه يَعدُّ النوع الأوّل هو الأصل في الكلام العربي، وهو الذي أطلق عليه تسمية (الابتداء)، وأمّا النوع الآخر فلم يضع له تسمية، وإنّما شبّهه بالنوع الأوّل؛ في تكوّنه من جُزئين مُتعلّق أحدهما بالآخر بعلاقة الإسناد، كتعلّق المبتدأ والمبنيّ عليه. والتشبيه واضح في نصّه: (ومثل ذلك يذهب عبد الله ...). وقد عبّر، في أكثر من موضع، عن النوع الثاني بما يدلّ على معنى (الإشغال)، أي إشغال الفعل بالفاعل، وتفريغُهُ له، فيقول في الجملة المبنية للمجهول: " يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغتَه له، كما فعلتَ بالفاعل " [٥٦]. ومعنى ذلك أنّ الفعل مبنيّ على الفاعل ومشغولٌ به، كما يُبنى على المفعول ويُشغلُ به.

ثمّ يذكر سيبويه جُملًا تكون بمنزلة الابتداء، وذلك " قولك: كان عبدُ الله مُنطلقًا، وليتَ زيدًا مُنطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" [٥٧]. فهذه الجمل بمنزلة الابتداء في الإسناد والتعلّق، ولكنّها ليست بمعنى الابتداء؛ لأنّه يقول فيما بعد: " ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك، إلا أنْ تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، إنْ شئتَ أدخلت رأيتُ عليه فقلتَ: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قُلت: كان عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقًا، [فالابتداءُ أوّلُ][٥٨] كما كان الواحدُ أوّل العدد، والنكرةُ قبلَ المعرفة" [٥٩].

ومما تجدر الإشارة إليه في نصوص سيبويه السابقة، مسألتان:

الأولى، أنّ سيبويه مثّل للنوع الثالث من الجُمل، أي التي تكون بمنزلة الابتداء، بجملة (ليت زيدًا مُنطلق)، أي ما يُعرف بجملة الأحرف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها)، فاختار (ليتَ)، ولم يختر (إنّ) وهي أمّ الباب. وسيتّضح لنا- إن شاء الله تعالى- أنّ سيبويه كان دقيقًا في اختيار (ليت)، ولم يكن اختياره عشوائيّاً .

المسألة الأخرى، ينظر سيبويه إلى جملة (كان وأخواتها) على أنّها جملة فعليّة، وقد عقد لها بابًا منفردًا، فقال: " هذا باب **الفعل** الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول ، فيه شيء واحد... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهنّ من **الفعل** الذي لا يَستغني عن الخبر. تقول كان عبد الله أخاك... وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى... وإنْ شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرت كما فعلتَ ذلك في ضربَ **لأنّه فِعلٌ مثلُه**" [٦٠]. ويقول في الباب نفسه: " واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغلُ به كان المعرفة"[٦١] . وقد مرّ بنا أنّ سيبويه يستعمل مصطلح الإشغال خاصًّا بالفعل. ثمّ يقول: " وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار: أيّهما جعلته **فاعلًا** رفعته ونصبت الآخر" [٦٢].

خلاصةُ ما تقدّم أنّ للابتداء بنيةً، ومعنى، وقد عرَفنا بنيةَ الابتداء، فما معنى الابتداء؟

الابتداء هو إخبارٌ على جهة التحقّق، عن قضية واقعة في العالم الخارجي، يُريد المتكلّم إبلاغها إلى مُخاطَبٍ خالي الذهنِ، وهذا الإخبار يكون مُطلَقًا غيرَ مُقيّدٍ بزمنٍ أو أيّ معنى آخر من المعاني. وقد ذكر سيبويه أنّ " الابتداءَ إنّما هو خبرٌ " [٦٣]. ويتحقق معنى الابتداء هذا، بجملة (الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه). فالمُتكلّم عندما يُعبّر عن قضية واقعة في العالم الخارجي لا بُدّ أنْ يبتدئ كلامه بالاسم؛ لأنّ للاسم معنى مُكتملًا من حيث الإحالة على شيء مُعيّن له وجود في العالم الخارجي، ثُمّ يبني الكلام عليه. فبوساطة بنية الابتداء يتمّ التعبير عن تلك القضية الواقعة في العالم الخارجي تعبيرًا مُجرّدًا من أي قَيْدٍ، وهذا هو معنى الابتداء. وقد صرّح سيبويه بذلك عندما قال: " واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء" [٦٤]، والأسماءُ هي المُحدّث عنها [٦٥].

وعلى هذا الأساس نكتشف تفريق سيبويه بين جملة الابتداء والجمل الأخرى، وذهابه إلى جعل جملة الابتداء هي الأصل، والجمل الأخرى مُتفرعة منها. فبإضافة أيّ قيدٍ إلى جملة الابتداء نكون قد انتقلنا من الإخبار المُثبت المُتحقق إلى جهات أخرى.

فأمّا جملة الفعل والفاعل التي مثّل لها سيبويه بـ(يذهبُ عبدُ الله)، فهي جملة ابتدائيّة، يريد المتكلّم بها الإخبار المُطلق عن ذهاب زيدٍ؛ لذلك جعلها سيبويه قسيم جملة (المبتدأ والمبني عليه)، ولكنّ هذه الجملة قد تدخل عليها قيودٌ زمنية أو معنوية فتُحيلها إلى معنى آخر غير الابتداء. وسيتّضح لنا ذلك أكثر عند تحليلنا لإعرابها.

وأمّا الجمل الأخرى (كان عبدُ الله مُنطلقًا، وليتَ زيدًا مُنطلقٌ)، فهي ليست جمل ابتدائيّة، وإنّما هي جمل إخبارية مُقيّدة بالزمن، أو أي معنى معاني (أخوات كان)، أو النفي (ليس والمشبّهات بها، ولا التي لنفي الجنس)، أو مقيّدة بمعنى من معاني (إنّ وأخواتها)، فكلّ هذه الجمل هي جمل إسنادية إخباريّة، ولكنّها ليست جملًا ابتدائيّة؛ لأنّها أخبارٌ مقيّدة. وقد مرّ بنا تصريح سيبويه بذلك " ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، **ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك**، إلا أنْ تَدعَه" [٦٦]. فكلّ هذه المُقيّدات هي تعبيرات عن الجهة التي يصدر منها المتكلّم في الإخبار عن قضية معينة. وهذا ما أكّده السيرافي بقوله: " والرافع الذي دخل على المبتدأ كان وأخواتها، وظننت وأخواتها ... وهذان الرافعان هما غير الابتداء، ودخلا على الابتداء فأزالاه" [٦٧].

الجهة والإعراب:

ينطلق سيبويه في تحليله للإعراب في التراكيب العربية من ثنائيّة تكاد تكون خفيّةً في كتابه، لأنّه لم يكن معنيًّا بتبيان المفاهيم وتوضيح الحدود. تتعلّق هذه الثنائية بمفهوم الجهة التي ينطلق منها المتكلّم في تأليف الكلام.

استعمل سيبويه، في كتابه، ما يُعبّر عن الجهات، واتّخذها معيارًا في تبيان الفرق بين معاني التراكيب النحوية، وقدّم في ضوء هذه الجهات تفسيرًا لاختلاف علامات الإعراب.

عبّر سيبويه عن مفهوم الجهة بثنائيّات متعددة، وهي: الواجب وغير الواجب، أو الواقع وغير الواقع، أو الإثبات والتَّرْجية، أو الثابت وغير الثابت، أو المُثبت والمنفي، أو المتحقق وغير المتحقق.

ونرى أنّ هذه الثنائيات المتقابلة تؤول كلُّها إلى ثنائيّة واحدة، تشطر كلّ تلك المصطلحات على جهتين متقابلين، تضمّ كلُّ جهة مصطلحات مترادفة، وهي كالآتي:

١- الواجب : وتضمّ التعبير عن قضية هي في اعتقاد المتكلّم ثابتةٌ ومتحققة وواقعة .

٢- غير الواجب : وتضمّ التعبير عن قضية هي في اعتقاد المتكلّم غير ثابتة أو غير متحققة أو غير واقعة أو في حال وقوع (التزجية)، أو منفية .

بمعنى أنّ المتكلّم عندما يؤلّف الكلام ويسوقه إلى المخاطب؛ إمّا أنْ يتحدّث عن شيء واقع ومتحقق الوقوع في العالم الخارجي، فَيُريد إثباته إلى المخاطب، أو يتحدّث عن شيء في حال وقوع أثناء التحدّث أو غير واقع في العالم الخارجي.

ومن ثنائيّة الواجب وغير الواجب (ومترادفاتهما)، نجد سيبويه يفسّر الإعراب في ضوء هاتين الجهتين، فإذا كانت القضية التي يريد المتكلّم التعبير عنها واجبةً، فإنّ إعراب الرفع سَيَسِمُ جُزأيها، وإذا كانت القضية غيرَ واجبة فإنّ المتكلّم سيُعبّر عنها بما يدلّ على أنّها غير واجبة، وسيختلف إعراب جُزْأيها.

وتُعدّ **جملةُ الابتداء**، المتكوّنةُ من الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، الجملةَ الأساسية التي تُعبر عن جهة الوجوب؛ لأنّها إخبار مُطلقٌ غير مقيّدٍ، عن قضية ثابتة ومتحققة، في اعتقاد المتكلّم، في العالم الخارجي، لذلك نجدُ إعرابَ الرفعِ يَسِمُ جُزأَي هذه الجملة، فيقول سيبويه: " فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رَفْعٌ. فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيّ عليه... وذلك قولك: عبدُ الله مُنطلقٌ؛ ارتفع عبدُ الله لأنّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المُنطلقُ لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته "[٦٨]. فجملة الابتداء (عبدُ الله مُنطلقٌ) هي إخبار مطلق غير مقيّد، وهي قضية واقعة وثابتة ومثبتة ومتحققة في اعتقاد المتكلّم، بمعنى " أنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثبتَ عندك"[٦٩]، وهو معنى أن تكون جهتها الوجوب، وما كان نحو هذه الجملة فاستحقاق جُزْأَيها الرفع. وأمّا إذا كانت القضيّة غير واجبة فإنّ الناصب أو الرافع سيدخل عليها، وسيختلف إعراب جزأيها، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: " وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجارُّ على المبتدأ... ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك"[٧٠]. بمعنى أنّها، في هذه الحال، لا تدلّ على إخبار مطلق.

فأمّا **جملة (كان وأخواتها)**، فهي وإنْ كانت إخبارًا عن قضيّة واجبة متحقّقة الوقوع، لكنّها مُقيّدة بالزمن، وقد مرّ بنا أنّ سيبويه ينظر إلى هذه الجملة على أنّها فعلية متكوّنة من الفعل (كان) والفاعل والخبر؛ ولذلك تقترن دلالتها بالزمن، فيقول سيبويه عن كان وأخواتها " وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنّما أردتَ أنْ تُخبر عن الأُخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك في ما مضى"[٧١]. ولذلك اختلف إعراب جُزأيها فجُعل الفاعل مرفوعًا والخبر منصوبًا؛ بسبب القيد الزمني، ومن ثّمّ لم نكن أمام ابتداء محضٍ، وهو ما عبّر عنه سيبويه

بقوله: " ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك، إلا أنْ تَدعَه" [٧٢].

وأمّا **جُملة (ليس)** والمشبّهات بها من أدوات النفي، فهي جُملٌ غير واجبة، أي غير مُتحقّقة الوقوع، فهي وإنْ كانت أخبارًا عن قضية مُعيّنة، ولكنّها تنفي وقوع تلك القضية، وتنفي تحقّقها في العالم الخارجي؛ فنفي الواجب المتحقق هو غير الواجب؛ لهذا اختلف إعراب جُزأيها وتميّز من إعراب جملة الابتداء الواجب. ويصرّح سيبويه بذلك: " فمعنى ليس النفي كما أنّ معنى كان الواجب" [٧٣].

وأمّا **جملة (إنّ وأخواتها)**، فيقسّمها سيبويه، في ضوء الجهة، على قسمين، كالآتي:

القسم الأول جهة الواجب، ويضمّ (إن) و (لكنّ):

يرى سيبويه أنّها جملٌ واجبةٌ وجوب جملة الابتداء، فيقول: " معنى إنّ ولكنّ لأنّهما واجبتان كمعنى هذا عبدُ الله مُنطلقًا" [٧٤]. ويوازن التراكيب التي تشتمل على (إنّ ولكنّ) مع جملة الابتداء في أنّهما بمنزلة واحدة في جهة الوجوب، فيقول: " فهو يجري في إنّ ولكنّ في الحُسن والقُبح مجراه في الابتداء ...لأنّ المعنى واحدٌ، وهو من كلامٍ واجب" [٧٥]. لكنّ الفرق المعنويّ بين هذه الجمل وجملة الابتداء هو أنّ هذه الجمل أخبار عن قضية واجبة، مع التأكيد على وجوب تحقّقها، يقول سيبويه: " وإنّ دخلت توكيدًا ... ولكنّ المثقّلة في جميع الكلام بمنزلة إنّ"[٧٦].

القسم الثاني جهة غير الواجب، ويضمّ (ليت) و(كأنّ) و (لعلّ):

يرى سيبويه أنّ جمل هذه الأدوات الثلاث غيرُ واجبة، فيقول: " ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلّ ولا كأنّ" [٧٧]. والسبب في أنّ هذه الأدوات غير واجبة هو أنّ القضيّة التي يتحدّث عنها المتكلّم غير مُتحقّقة، وإنّما يتمنّى تحقّق القضية أو يترجّى تحقّقها، أو يشبّه القضيّة التي يُعبّر عنها بقضيّة مُتحقّقة. ولذلك لم يجعل سيبويه هذه الجمل بمنزلة جملة الابتداء من حيث الجهة كما فعل في جملتي (إنّ) و (لكنّ)، اللتين تدلّان على جهة الواجب. وهذا ما يُفسّر الإشارة التي تحدّثنا عنها في البداية، التي تتعلّق باختيار سيبويه (ليت) للتمثيل للنوع الثالث من الجمل التي قال عنها إنّها بمنزلة الابتداء، ولم يختر (إنّ) أو (لكنّ) .

وقد بيّن سيبويه ذلك عندما عقد بابًا للاسم المعطوف على جملة إنّ، نحو (إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو)، فذكر وجهين لإعرابه، وفضّل أنْ يكون الاسم مرفوعًا، محمولًا على الابتداء، فقال: " هذا باب ما يكون محمولًا على إنّ فيُشاركه في الاسم الذي وَلِيَها ويكون محمولًا على الابتداء... فأمّا الوجهُ الحسن فأنْ يكون محمولًا على الابتداء؛ لأنّ معنى إنّ زيدًا منطلقٌ ، زيدٌ منطلقٌ، و إنّ دخلت توكيدًا، كأنّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو. وفي القرآن مثلُه: ((إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه)) [٧٨] " [٧٩]. ثُمّ قال في الباب نفسه: " واعلم أنّ لعلّ و كأنّ و ليتَ ثلاثتهنّ يجوز فيهنّ ما جاز في إنّ، إلا أنّه لا يرُفعُ بعدهنّ شيءٌ على الابتداء، ومن ثَمَّ اختار الناس ليتَ زيدًا منطلقٌ وعمرًا ... فقبُح عندهم أنْ يُدخلوا الواجبَ في موضع التمنّي " [٨٠].

وعلى هذا الأساس، واستنادًا إلى مفهوم الجهة، يتبيّن لنا اختلاف إعراب مكونات جُمل (ليت، ولعلّ، وكأنّ) عن جملة الابتداء. ولكنّ السؤال المهمّ هو: لماذا اختلف إعراب مكونات جملتيّ (إنّ) و (لكنّ) عن جملة الابتداء، مع أنّهما واجبتان وجوب جملة الابتداء ؟ إذ كان من المفترض أنْ تكون مكوّنات هاتين الجملتين مرفوعةً، كما هي الحال في مكوّنات جملة الابتداء.

الجواب على هذا السؤال يكمن في معنى التوكيد. فالجملة هنا تُصاغ بالنظر إلى معلومات المُخاطب، فالمُخاطب يعتقدُ أنّ قضيّةً ما غيرُ واجبةٍ، أي هو يعتقدُ أنْ هذه القضية غير متحقّقة؛ فيكون مُنكرًا لتحقّقها، أو شاكًّا في تحقّقها، فيصوغ المتكلّم جُملته بالنظر إلى جهة المخاطب، بمعنى أنّ الجملة التي يصوغها المتكلّم، وإنْ كان يعتقد بوجوب تحقّقها، ولكنّه لا يُخبر عنها إخبارًا ابتدائيًّا، وإنّما هو إخبار مبنيٌّ على جهة اعتقاد المخاطب، ومن ثَمَّ افترقت عن معنى جملة الابتداء الذي هو إخبار عن تحقّق قضيّة لمُخاطبٍ خالي الذهن، من دون أي قيدٍ زمنيّ أو معنويّ. وعلى هذا الأساس لا بُدّ من أنْ يختلف إعراب مكوّناتها عن إعراب مكونات جملة الابتداء.

وأمّا **الجملة الفعلية**، فتُعبّر عن قضيّة، فيها معنى الحدث، المنسوب إلى من قام به أو اتّصف به ، أي إنّ الفعل يكون مبنيًّا على الفاعل، فالفعل مُسندُ إلى فاعله، فهما مُسند إليه (الفعل)، ومُسندٌ (الفاعل)، كما هو الحال في جملة الابتداء من حيثُ الإسناد، فالاسم المبتدأ مُسندٌ، والمبنيّ عليه مُسندٌ إليه. فقال سيبويه: " ومثل ذلك يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء" [٨١].

فجملة الفعل والفاعل التي مثّل لها سيبويه بـ(يذهبُ عبدُ الله)، هي جملة ابتدائيّة، يريد المتكلّم بها الإخبار المُطلق عن ذهاب زيدٍ؛ لذلك جعلها سيبويه قسيم جملة (المبتدأ والمبني عليه). والفعل المضارع هو الحديث عن المُسند (الفاعل) كما أنّ المبنيّ عليه في جملة الابتداء حديثٌ عن الاسم المُسند؛ ولذلك جعل سيبويه العلّة في إعراب الفعل المضارع هي مشابهته الاسم في المعنى، وقد خصّ اسم الفاعل بتلك المشابهة لأنّ اسم الفاعل وصفٌ يُحكم به على الاسم المبتدأ، وكذلك الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في معنى هذا الحكم. فيقول: " فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ... وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتّى كأنّك قلتَ: إنّ زيدًا لفاعلٌ فيما تريد من **المعنى** ... ويُبيّن لك أنّها ليست بأسماء انّك لو وضعتها مواضعَ الأسماء لم يَجُزْ ذلك ... ألا ترى أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في **المعنى** " [٨٢]. وإلى ذلك ذهب السيرافي، فذكر أنّ الأصل في الصفات والأخبار هو الاسم، ولمّا وقعت الأفعال موقع الأسماء أُعربت [٨٣].

ولكنّ سيبويه يرى أنّ سبب إعراب المضارع هو نفسه سببُ رفعه، فرفع المضارع هو كينونته في موضع الاسم أيضًا، إذ يقول: "اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرورٍ أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرافع فيها. وعلّتُهُ أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يَرفع الاسمَ كينونتُه مبتدأً" [٨٤].

فسبب الإعراب وسبب الرفع واحدٌ، وهو وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فالفعل المضارع يؤدّي مؤدّى الاسم في المعنى. وهذا يقودنا إلى نتيجة مهمّة هي أنّ الحالة الإعرابية الأصلية لمكوّنات الجملة العربية هي حالة الرفع، وهي الحالة التي تُعبّر عن جهة الوجوب المُطلق.

ولكنْ، ألا يقع الفعل الماضي موقع الاسم فيؤدّي معناه؟

يُصرّح سيبويه بأنْ الماضي كذلك، ولكنّه يوضّح الفرق بين أعراب الفعل المضارع و بناء الفعل الماضي، الذي يقع موقع الاسم أيضًا؛ بأنّ المضارع تدخل عليه اللام كما تدخل على اسم الفاعل، لكنّ الفعل الماضي – وإنْ يقع موقع الاسم – لا تدخل عليه اللام [٨٥] . فسيبويه يُقدّم تعليلًا شَكليًّا، لا معنويًّا لبناء الفعل الماضي.

ونرى أنّ السبب راجع إلى جهة الفعل، فالفعل الماضي وإنْ كانت جهته الوجوب، ولكنّه وجوب مُقيّد بالزمن الماضي؛ من أجل ذلك بُني هذا الفعل، مع ملاحظة أنّه أعطي حركة الفتح، ولم تُقطع عنه الحركة (السكون)، وهذا الأمر يقودُنا إلى النتيجة نفسها، أي إنّ الحالة الإعرابية الأصلية هي الرفع التي تُعبّر عن الوجوب المُطلق، فالفعل الماضي لم يُمنع الحركة؛ لأنّه يُعبّر عن جهة الوجوب، فهو مُتحقّقٌ، ولكنّهُ منع الإعراب (الرفع)؛ لأنّه يدلّ على وجوب مُقيّد بالزمن الماضي.

وأمّا فعل الأمر، فلا شكّ أنّه غيرُ متحقّق، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: " بناء **ما لم يقع** فإنّه قولك آمرًا: اذهَبْ، واقتُلْ، واضْرِبْ " [٨٦]، ولكن نرى أنّ الأمر لا يدخل في مفهوم الجهة؛ لأنّه لا يُعبّر عن قضيّة واقعة أو غير واقعة في العالم الخارجي؛ ولهذا السبب لا يستحقّ الإعراب. وإنّما هو أمر بإنجاز فعلٍ مُعّينٍ، وهذا يعني أنّ الأمر يندرج في مفهوم الفعل الكلامي. ويتحقّق الأمر بصيغٍ متعدّدة؛ هي صيغة فعل الأمر، ولام الأمر مع الفعل المضارع، ويتضمّن أيضًا ترك الفعل، الذي يتحقّق بصيغة المضارع المسبوق بـ (لا الناهية)، فكل هذه الصيغ لا توسم بأيّ حركة إعرابية.

وهذا يقودنا إلى استنتاج أنّ الإعراب يدخل التركيب إذا أُريد بهذا التركيب التعبير عن قضيّة واقعة، أو غير واقعة في العالم الخارجي، وأمّا التركيب الذي لا يدلّ على تعبير عن قضيّة معيّنة فلا يستحقّ الإعراب، وتُقطع منه حركة الإعراب.

وقد أشرنا فيما سبق، إلى أنّ سيبويه كان دقيقًا في اختيار الفعل المضارع، بدلًا من الماضي أو الأمر، في التمثيل للجملة الفعلية في حديثه عن المسند والمُسند إليه. ولعلّنا نجد مِمّا تقدّم، تشابهًا آخر بين فكر سيبويه، وفكر أرسطو؛ إذ إنّ أرسطو يستعمل مصطلح (الكلمة) للتعبير عن الجزء الثاني من أجزاء القضية، أي المحمول الفعليّ، والكلمة عنده ما يدلّ على الزمان، ولكنّه

الزمان الحاضر، وأمّا إذا دلّت على الزمان الماضي فليست كلمة، أو يعبّر عنها بأنّها تصريفٌ من تصريفات الكلمة [٨٧].

ولا يعني ذلك الإقرارَ بتأثّر سيبويه بالمنطق الأرسطي، بل قد يكون ذلك دليلًا على تقارب التفكير الإنساني، وارتباط اللغة بالمنطق، إنّه فِكرٌ يصدر من كائن عاقل مهما اختلفت لغتُه، هو فكر الفِطرة العقليّة باتّجاه اللغة الإنسانية. فالعقل واللغة مترابطان، ولا يمكن تصوّر أحدهما من دون الآخر، إنّهما ملكتان مغروزتان في الإنسان. وربّما يكون ذلك دليلاً على أنّ للغات الطبيعية بنيةً عميقة مُشتركة، مردّ هذه البنية إلى الفكر الإنساني، وما الاختلاف بين اللغات إلّا بكيفيّة التعبير عن تلك البنية، وتمظهرها ببنى سطحيّة مختلفة.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكننا أن نقترح تفسيرًا لإعراب الفعل المضارع، بالاستناد إلى مفهوم الجهة، كالآتي:

١ – يرتبط إعراب الفعل المضارع بالجهة؛ في كونه أحد مكونات القضية التي يُراد التعبير عنها، فجملة الفعل المضارع وفاعله، تُعبّر عن إخبارٍ عن قضيّة معيّنة في العالم الخارجي، وهو إخبار ابتدائيٌّ غير مقيّد بالزمن، يُمثّل الفعل المضارع فيها الحديث عن الفاعل كما هو الحال في الاسم المبنيّ على المبتدأ؛ فكما استحقّ مكوّنا جملة الابتداء الرفع للسبب الذي أشرنا إليه سابقًا، كذلك استحق مكوّنا الجملة الفعلية الرفع. فالفعل في هذه الجملة غيرُ مقيّدٍ بزمن، وإنّما زمنه مُبهم، وإلى ذلك أشار السيرافي بأنّ الفعل المضارع يصلح لأحد زمانين مبهمًا فيهما، وتتحدّد دلالته الزمنيّة بالأدوات، أو الظروف [٨٨]. وعلى هذا الأساس تكون جهة الإخبار بجملة الفعل المضارع هي الواجب؛ فهو إخبار عن قضيّةٍ متحقّقةٍ غيرِ مُقيّدةٍ بزمن؛ ويستحقّ من أجل ذلك الرفع. فالمتكلّم يعبّر، بهذه الجملة، عن اتصاف موضوع القضية (الفاعل) بمحمولها (الفعل) اتصافًا حَدَثيًّا، من دون الإحالة على زمن مُحدّد، لأنّ الحدث واقعٌ لحظة التحدّث، فيكون زمنه (صفرًا)، وبذلك يتحقّق التشابه بين الجملتين الاسمية والفعلية، في أنّهما يُعبّران عن اتصاف موضوع القضية بمحمولها من دون الإشارة الزمنية، مع ملاحظة الفرق بينهما، بأنّ الاتصاف في الاسمية هو اتصاف ثبوتي، وفي الفعلية اتصاف حدَثيّ. يقول سيبويه: " الفعل إنّما يُذكر ليدلّ على الحدث" [٨٩].

٢ – وأمّا إذا كانت جهة القضية المعبّر عنها بالفعل المضارع جهةَ غير الواجب، بمعنى أنّ القضية غير واقعةٍ ومتحقّقةٍ في اعتقاد المتكلّم، فسنكون أمام حالتين إعرابيتين للفعل المضارع؛ هما (النصب، والجزم).

أمّا النصب فيكون دليلًا على أنّ الفعل غيرُ واقع أو متحقّقٍ، وقت التحدّث، ولكنّه قد يتحقّق في المستقبل، فيقول " وإنْ جعلته مُستقبلًا نَصَبْتَ "[٩٠].

ويكون التعبير عن جهة غير الواجب، في اللغة العربية، بمجموعة من الحروف التي تسبق الفعل المضارع (أنْ ولن وكي، حتى واللام والفاء، وإذن). ويتحدّث سيبويه بشكل مفصّل عن التراكيب الفعلية بعد هذه الحروف وما تدلّ عليه جهة غير الواجب. فقسمٌ من هذه الحروف (أنْ، لن، كي)، لا يأتي الفعل بعدها إلا منصوبًا؛ لأنّها تدلّ على جهة غير الواجب، والقسمُ الآخر قد يدلّ على جهة غير الواجب فيكون الفعل بعدها منصوبًا، وقد تدلّ على جهة الواجب، فيكون الفعل بعدها مرفوعًا.

فيقول في باب (حتّى): " واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلّا النصب، من قِبَل أنّه إذا لم يكن واجبًا رَجَعَتْ حتّى إلى أنْ و كي، ولم تصِر من حروف الابتداء" [٩١]. بمعنى أنّ (أنْ، وكي) من الحروف التي تكون جهة الفعل فيها هي غير الواجب، فيكون الفعل بعدها منصوبًا؛ للدلالة على هذه الجهة، وكذلك الحال في (حتّى) إذا أُريد بها غير الواجب. ولكن قد تكون جهة الفعل بعد (حتى) الواجبَ، فيكون الفعل بعدها مرفوعًا. فيقول: " فإنّما ترفع بحتّى في الواجب، ويكون ما بعدها مُبتدأً منفصلًا من الأوّل كانَ مع الأوّل فيما مضى أو الآن" [٩٢]. فالفعل بعدها إذا كان واقعًا ومتحقّقًا (جهة الواجب)، سواء في ما مضى أو في وقت الحديث، يكون مرفوعًا، وإذا لم يكن واقعاً (جهة غير الواجب) فيكون منصوبًا.

وكذلك الفعل بعد (الفاء)، فقد تكون جهة الفعل بعدها غير الواجب، فيكون منصوبًا، وقد تكون جهته الواجب، فيكون مرفوعًا. يقول سيبويه: " وتقول: حسبتُه شَتمني فأثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعًا... وإنْ كان الوثوبُ قد وقع فليس إلّا الرفعُ " [٩٣]. ويقول أيضًا: " واعلم أنّ الفاء لا تُضمر فيها أنْ في الواجب ... لأنّك أوجبتَ أنْ تفعل فلا يكون فيه إلّا الرفع " [٩٤].

وفي باب (إذن)، يتحدّث سيبويه عن الأمر نفسه: " تقول إذا حُدِّثتَ بالحديث: إذن أظنُّه فاعلًا، وإذن إخالُكَ كاذبًا، وذلك لأنّك تُخبر أنّك تلك الساعةَ في حال ظنٍّ وخيلةٍ، فخرجَتْ من باب أنْ و كي، لأنّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ واقعٌ ... ولو قلتَ: إذن أظُنَّك، تريد أنْ تُخبره أنّ ظنَّك سيقع لنصبتَ " [٩٥].

وأمّا الفعل المنصوب بعد (لن)، فجهته غير الواجب؛ لأنّ التركيب يدل على نفي وقوع الفعل في المُستقبل.

وأمّا جزم الفعل المضارع، الذي يرِدُ في تراكيب كثيرة في العربية، فلا يختلف كثيرًا عن نصبه؛ فالجزم دليلٌ على أنّ الفعل غير واقع، أو نفي للواقع، فتكون جهته غيرُ الواجب، أيضًا. فالفعل بعد الأدوات(لم، ولمّا) غير متحقّق وغير واقع، وكذلك حال الفعل المضارع في جملة الجزاء ، وقد قرّر سيبويه أنّ الجزاء" إنّما يكون في غير الواجب" [٩٦].

ولكن إذا كان الفعلان المضارعان (المنصوب و المجزوم) يُعبّر بهما عن جهة غير الواجب أو عدم الوقوع والتحقّق، فلماذا لم تكن حالتاهما الإعرابية واحدة؟

الجواب على ذلك أنّ الفعل المنصوب يدلّ على أنّ الفعل غير واقع، ولكنّه ممكن الوقوع. وهذا يقابل في المنطق (جهة الإمكان)، وما ربط سيبويه نصب الفعل بالزمن المستقبل إلا دليل على هذه الجهة، فالمتكلّم لا يستطيع أنْ يقطع بوقوع الفعل أو عدم وقوعه في المستقبل. وأمّا الفعل المضارع المجزوم فإنّ الجزم فيه وإن كان يدلّ على غير الواقع، ولكن ليس على جهة إمكان الوقوع، بل هو يدلّ على الإلغاء التام لوقوع الفعل، أو هو محوٌ لوقوع الفعل. وهذا يقابل في المنطق (جهة الامتناع)؛ ومن أجل ذلك قُطعتْ عنه الحركة. فتركيب الفعل المضارع المجزوم بعد (لم، و لمّا) يدلّ على النفي القطعي على عدم تحقّق الفعل. وقد وجدنا سيبويه يصف، في إطار البعد التداولي، الحوار بين المُتكلّم والمخاطب، فيقول في باب نفي الفعل: " إذا قال: فَعَلَ فإنّ نفيه لم يفعلْ. وإذا قال: قد فَعَلَ فإنّ نفيه لمّا يفعلْ"[٩٧] . فالجهة تدلّ على امتناع تحقّق الفعل، واستحالة وقوعه في اعتقاد المتكلّم.

وأمّا جملة الجزاء، التي يندرج تحتها نوعان من الجمل العربية؛ هما جملة الشرط، وجملة الطلب وجوابه، فهي غير متحقّقةٌ، ولكنّها ممكنة التحقّق في المستقبل، فذكر السيرافي " أنّ أصل

الجواب يكون مستقبلًا" [٩٨]. فتكون جهتها هي (جهة الإمكان)، ولكنّ يدخلها قيد آخر هو التعلّق، أي إنّ جواب الشرط أو جواب الطلب مُتعلّق الحدوث، ومشروط بتحقّق فعل الشرط أو الطلب. وقد أشار سيبويه إلى أنّ الجزم مُتأتٍّ من التعلّق، فيقول: " وإنّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب إنْ تأتني...؛ لأنّهم جعلوه مُعلّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ إنْ تأتني غيرُ مُستغنية عن آتك" ، فإذا انفكّ هذا التعلّق رجع الجواب مرفوعًا، فيقول: " وتقول آتني آتِك، فتجزمُ على ما وصفنا، وإنْ شئت رفعتَ على أنْ لا تجعله مُعلّقًا بالأوّل، ولكنّك تَبتَدئُه وتجعل الأوّل مُستغنيًا عنه، كأنّه يقول: ائتني أنا آتيك" [٩٩]. فجملة الجزاء ليست متحقّقة، وإنّما التحقّق فيها مُعلّق، ولا يُدرى أ يَقَعُ أم لا يَقَعُ؛ ومن أجل ذلك انجزم الفعل المضارع في جملة الجزاء.

وهذا ما يُفسّر لنا امتناع استعمال الأداة (إذا) مع الفعل المضارع؛ لأنّها لا تُستعمل للمُجازاة، فالمتكلّم، عندما يستعمل (إذا)، يكون عالِمًا بتحقّق الفعل، فيستعملها مع الفعل الماضي، أو مع الاسم (جملة الابتداء). يقول السيرافي: " وأمّا المجازاة بـ(إذا) فإنّ ما منع من المجازاة بها إلا في الشعر، أنّ الذاكر لها في الكلام كالمعترف بأنّها كائنة، كقولك: إذا طلعت الشمس فأتني؛ فالمتكلّم معترف بطلوع الشمس، وحقّ ما يُجازى به ألّا يُدرى أ يكون أم لا يكون"[١٠٠].

تبقى لدينا مسألتان: إحداهما رفع الفعل المضارع بعد(السين، وسوف) ، والأخرى رفع الفعل المضارع بعد(ما، ولا) النافيتين. والفعل في هاتين الحالين غير واقع، فهو مستقبل في الأولى، ومنفيّ الوقوع في الثانية، وهذا يعني أنّ جهته لا بدّ أنْ تكون جهة غير الواجب، ولكنّه يرد مرفوعًا لا غير.

أمّا الجواب على المسألة الأولى، فإنّ المتكلّم عندما يستعمل الفعل مع (السين أو سوف) فإنّه يسوق كلامه على جهة الوجوب، أي إنّه متأكّدٌ من وقوع الفعل، فيكون مرفوعًا. وقد وردت إشارة من سيبويه على ذلك، في أثناء حديثه عن حالات الفعل المضارع بعد (الفاء)، وهي أنْ يكون الفعل بعدها مرفوعًا في الواجب، فيقول: " وإذا قلتَ: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيُحدّثُنا، لم تزدهُ على أنْ جئت بواجبٍ كالأوّل"[١٠١] ، أي إنّ الفعل المضارع المرفوع بعد (الفاء) ورد معطوفًا على الفعل الأوّل الواجب (يأتينا) المسبوق بـ (سوف)، ومعنى الواجب هنا، متحقّق الوقوع في اعتقاد المتكلّم.

وأمّا رفع المضارع بعد أداتي النفي (لا، وما)، فقد أوضح سيبويه أنّ النفي يُستعمل ردًّا على كلام يسبقه، وقد مثّل لجمل الفعل المنفي، مُستحضرًا البعد التداولي، المتمثّل بطرفي العملية التواصلية، والظروف التي تقال فيها الجملة المنفية، فيقول: " وإذا قال هو يفعلُ، أي هو في حال فِعْلٍ، فإنّ نفيه ما يفعلُ. وإذا قال هو يفعلُ، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه لا يفعل" [١٠٢]. فهنا لدينا طرفان؛ لنرمز للأوّل منهما بالرمز (أ)، والآخر بالرمز (ب)، ونستبدل الجملة بـ(زيدٌ يقرأُ)؛ ليكون الكلام مُشخّصًا، ونعيد ترتيب الحوار كالآتي:

(أ) قال : زيدٌ يقرأُ .

نطقَ (أ) بهذه الجملة، في الوقت الذي كان زيدٌ يمارس فِعلَ القراءة، أي في (الزمن الصفر)، كما أنّك –عزيزي القارئ– تقرأ هذا البحث الذي بين يديك، فأنت تقرأُ. وقد مرّ بنا أنّ الجملة إذا خلت من المُحدّد الزمني، وهي واقعة (في اعتقاد المتكلّم)، وتدلُّ على اتصاف موضوعها بمحمولها، فجهة القضيّة تكون واجبة، ويستحقّ طرفاها الرفعَ.

ردُّ (ب) : هو ما يقرأُ .

يدخل النفي هنا؛ ليحيل على نفي الاتّصاف الحَدَثي، اي هو نفيٌ مُنصبٌّ على محمول القضية، لا على القضيّة كلّها، وأمّا القضيةُ فتظلُّ واجبةً، بناء على اعتقاد الطرف (أ)، أي إنّها واجبة سالبة، و لا عبرة للنفي في تغيير الحالة الإعرابية للفعل المضارع، فكأنّ ردّ (ب) مبنيٌّ على اعتقاد (أ)، الذي هو تعبيرٌ عن قضيّة واقعة وقت التحدّث، مع وسم محمولها بالنفي.

وكذلك الحال في نفي المضارع بالأداة (لا)، فالطرف (أ) عندما يقول: (هو يقرأ)، وفعل القراءة لم يكن واقعًا، هو يعتقد بوقوعها، لا محالةَ. فيأتي ردّ الطرف (ب) مبنيًّا على اعتقاد الطرف (أ).

وكأنّ سيبويه يريد التنبيه على أنّ أداة النفي (ما) تُستعمل لنفي الحاضرِ المُعتَقدِ في تحقّقه، وأنّ الأداة (لا) تُستعمل لنفي غيرِ الواقع المُعتَقدِ في وقوعه وتحقّقه.

كلّ هذه التحليلات التي قدّمها سيبويه تبيّن لنا أثر الجهة في تفسير الإعراب، فهو يستند إليها بشكل واضح، ويتّخذها مُنطلقًا ومعيارًا أساسيًّا في التحليل والتفسير.

الخاتمة

جاءت مقاربتنا للإعراب في ضوء مفهوم الجهة، اعتمادًا على ما قدّمه سيبويه من ربط بين الجهة والإعراب، فقد اتّخذ سيبويه الجهة أساسًا ينطلق منه في تفسير الإعراب، وكان فهمه للجهة مبنيًّا على البعد التداولي، فبنية الجملة تُصاغ على أساس قصد المتكلّم واعتقاده بتحقّق القضية، أو إمكان تحقّقها، أو امتناع تحقّقها، بل قد يصوغ المتكلّم الجملة بناءً على اعتقاد مُخاطَبه، وما يمتلك من معلومات عن القضية المراد التعبير عنها.

وإذا كانت الأصول الأولى لمفهوم الجهة تعود إلى المنطق الأرسطي، ففي مجال اللغة يُعدّ سيبويه أوّل من استعمل الجهات المنطقية، وجعلها من المفاهيم المركزية في بناء نحو اللغة العربية، واتخذها معيارًا لتفسير إعراب التراكيب العربية. وقد استعمل سيبويه نوعين من الجهات هما جهة الواجب، وجهة غير الواجب . وتعني جهة الواجب التعبيرَ عن قضية هي في اعتقاد المتكلّم ثابتةٌ ومتحققة وواقعة، وجهة غير الواجب تعني التعبير عن قضية هي في اعتقاد المتكلّم غير ثابتة أو غير متحققة أو غير واقعة، أو مشكوك في وقوعها ، وتنقسم جهة غير الواجب على قسمين: جهة غير الواجب الممتنع، وجهة غير الواجب الممكن.

وتبيّن من البحث، أنّ الجهة تؤثّر في إعراب مكوّنات الجملة، فإذا كانت القضية التي يريد المتكلّم التعبير عنها واجبةً، فإنّ إعراب الرفع سَيَسِمُ مكونات الجملة، وإذا كانت القضية غيرَ واجبة فإنّ المتكلّم سيُعبّر عنها بما يدلّ على أنّها غير واجبة، وسيختلف إعراب جُزْأيها.

وتتمظهر جهة الواجب في معنى الابتداء، الذي هو إخبارٌ على جهة التحقّق، عن قضية واقعة في العالم الخارجي، يُريد المتكلّم إبلاغها إلى مُخاطَبٍ خالي الذهنِ، وهذا الإخبار يكون مُطلَقًا غيرَ مُقيّدٍ بزمنٍ، أو أيّ معنى آخر من المعاني. وتتحقّق هذه الجهة في جملة الابتداء، المتكوّنةُ من الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، أو جملة الفعل المضارع وفاعله؛ لذلك نجدُ إعرابَ الرفعِ يَسِمُ جُزأَي هاتين الجملتين.

فحالة الرفع تُمثّل تعبيرًا عن جهة الواجب المطلق غير المقيّد، وأمّا ما عدا هذه الجهة، فنجد إعراب الرفع يُفارق أحد مكونات الجملة، وذلك عندما تكون جهةُ القضية الواجبَ المقيّد، أو تكون جهتها غيرَ الواجب. وقد قادنا ذلك إلى عَدِّ حالةِ الرفعِ الحالةَ الإعرابيةَ الأساسية في اللغة العربية، التي تُعبّر عن جهة الوجوب المطلق غير المقيّد، وتتغيّر هذه الحالة بسبب دخول المُقيّد على جهة الوجوب، أو بسبب أنّ جهة القضية غير واجبة.

أمّا ما يخصّ السبب الأوّل المتعلّق بجهة الوجوب المقيّد، فيتمثّل بالجمل التي تكون بمنزلة الابتداء وهي جمل: (كان وأخواتها)، و(إنّ، ولكنّ)، وجملة الفعل الماضي. فهذه الجمل كلّها واجبة في نظر سيبويه، ولكنْ بسبب القيد الزمني، أو المعنوي، فارق أحد مكوّناتها الرفع.

وأمّا ما يخصّ السبب الآخر المتعلّق بجهة غير الواجب، فيتمثّل في جملة النواسخ الحرفية (ليت، ولعلّ، وكأنّ)، وجملة الفعل المضارع غير المرفوع. فالقضيّة غير الواجبة مع الفعل المضارع تتفرّع إلى جهتين:

١- جهة غير الواجب الممكن التحقّق، التي تقابل في المنطق (جهة الإمكان)، ويكون الفعل منصوبًا.

٢- جهة غير الواجب الممتنع التحقق التي تقابل في المنطق (جهة الامتناع)، ويكون الفعل مجزومًا.

وأمّا جملة الجزاء فهي وإنْ كانت ممكنة الوقوع (جهة الإمكان)، ولكنّ يدخلها قيد آخر هو التعلّق، الذي بسببه يكون الفعل مجزومًا، فإذا انفكّ هذا التعلّق رجع الجواب مرفوعًا.

وأمّا صيغُ الأمر فلا تُعبّر عن قضيّة واقعة، أو غير واقعة؛ لذلك لا تدخلها الجهةُ، ومن ثمّ لم تحتج إلى الإعراب. فهذه الصيغ تندرج في مفهوم الفعل الكلامي.

وتبيّن لنا، أنّ للزمن علاقة وثيقة في تحديد نوع الجهة، فوقوع القضيّة في الزمن الماضي يعني أنّ القضيّة مُتحقّقة وجهتها الوجوب، ولكنّه وجوب مقيّد بالزمن، وهذا ما يؤثّر في إعراب مكوّنات الجملة، وتحديد وقوع القضيّة في الزمن المستقبل يعني أنّها غير مُتحقّقة وتكون جهتها الإمكان، وأمّا وقوع القضية لحظة التحدّث فإنّ المتكلّم يريد التعبير عن اتّصاف موضوع القضية بمحمولها

من دون قيدٍ زمنيّ، وتكون جهتها الوجوب. فكأنّنا أمام خطّ مستقيم ذي اتجاهين، يقع وقت التحدّث في مركزه (الزمن الصفر)، فما قبل المركز يكون ماضيًا، وما بعده يكون مُستقبلًا.

وأخيرًا نرى أنّ إعادة قراءة النحو العربي، في ضوء مفهوم الجهة، يفسح المجال لمعالجة كثير من حالات إعراب التراكيب العربية، وتفسيرها.

الهوامش

(١) الخصائص: ١/ ١٠٩-١١٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٢٧ .

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٧ .

(٤) الخصائص: ٣٣/١ .

(٥) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن : ٢١٤-٢١٥، والأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية، عبد الكريم البسيري: ٦٣ (أطروحة دكتوراه) .

(٦) الخصائص: ١/ ١٧ .

(٧) علم المنطق، د. محمد مهران : ٥١ .

(٨) منطق أرسطو: ١/ ١٠٣ .

(٩) ينظر: نظرية أرسطو المنطقية، ياسين خليل : ١٨

(١٠) منطق أرسطو: ١/ ١٠٤ .

(١١) الجهات في المنطق واللسانيات، د. محمود عباس العامري: ١٢ .

(١٢) نظرية الموجهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، د. اسماعيل عبد العزيز: ٩ – ١٠ .

(١٣) منطق أرسطو: ١/ ١٠٤ .

(١٤)نفسه: ١/ ١٢٢ .

(١٥) ينظر: مدخل إلى المنطق الصوري، د. محمد مهران : ١٥٣، والمنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. سامي علي النشار: ٢٤٦-٢٤٧ .

(١٦) ينظر: المعاني الجهيّة والمظهرية، عبد العزيز المسعودي : ١٣، و٤٣ ، والملفوظية: ٧٠-٧١.

(١٧) ينظر: منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، د. عادل فاخوري: ١٥٤ .

(١٨) ينظر: أعلام الفكر اللغوي، روي هاريس و تولبت جي تيلر: ١/ ١٥٢ .

(١٩) ينظر: الملفوظية، جان سيرفوني: ٦٢- ٦٣ .

(٢٠) ينظر: المعاني الجهيّة والمظهرية، عبد العزيز المسعودي:١١ .

(٢١) ينظر: نفسه: ٥٦ .

(٢٢) ينظر: الملفوظية، جان سيرفوني: ٦٤ .

(٢٣) ينظر:

Modality and the English Modals, F.R.Palmer : 2

(٢٤) الملفوظية، جان سيرفوني: ٦٣-٦٤ .

(٢٥) ينظر: الملفوظية، جان سيرفوني: ٦٢- ٦٣ ، والقاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول: ١٧٥ .

(٢٦) إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات، د. أحمد محمد عبد الرحمن حسانين: ١٢١٠ . (بحث)

(٢٧) ينظر:

Semantics, John Lyons: 2l452

(٢٨) ومنهم (Joan Bybee,Rever Perkins, William Pagliuca) في كتابهم:

THE EVOLUTION OF GRAMMAR :175

(٢٩) ينظر: علم الدلالة، بالمر، ترجمة مجيد الماشطة: ١٧٤ ،.

(٣٠) AN INTRODUCION TO FUNCTIONAL GRAMMAR, M.A.K Halliday,2004:143-146 .

(٣١) ينظر: الملفوظية، جان سيرفوني: ٦١ .

(٣٢) ينظر: المعاني الجهيّة والمظهرية، عبد العزيز المسعودي : ٥٨ .

(٣٣) ينظر: نفسه: ٥٨ .

(٣٤) ينظر: الملفوظية، جان سيرفوني: ٩٣ .

(٣٥)ينظر :Mood and Modality, F.R.Palmer: 7-10

وعلم الدلالة، بالمر، ترجمة مجيد الماشطة: ١٧٥-١٧٦

(٣٦) ينظر: المعاني الجهيّة والمظهرية، عبد العزيز المسعودي : ٥٨-٥٩ .

(٣٧) Clause structure and modality in Functional Grammar,Kees Hengeveld, 1987: 56-58 .

(٣٨) ينظر: البناء الموازي، د. عبد القادر الفاسي الفهري : ٨٠ .

(٣٩) مثال على ذلك ما ورد لدى الدكتور جميل حمداوي في كتابه (الجهة في المنطق واللسانيات والنقد الأدبي)، فيقول في مقدّمة الكتاب:"يتناول هذا الكتاب مفهوم الجهة (Aspect) في المنطق والدرس اللساني والنقد الأدبي" ، ثمّ يقول في الصفحة التاسعة من الكتاب نفسه: "يقصد بالجهة (Modalite) تلك السمة التي تلتصق بالقضية ..."

(٤٠) ينظر: منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، د. عادل فاخوري: ١٤٧-١٥٠ .

(٤١) ينظر: البناء الموازي، د. عبد القادر الفاسي الفهري : ٧٩ .

(٤٢) ينظر: نفسه: ٨٠ .

(٤٣) الوظيفة والبنية، أحمد المتوكل: ٩٦ .

(٤٤) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل: ١٦٣ .

(٤٥) نفسه: ٥١ .

(٤٦) نفسه: ١٦٤.

(٤٧) نفسه: ١٦٠ .

(٤٨) نفسه: ١٦٣ .

(٤٩) نفسه: ١٥٩ .

(٥٠) نفسه : ١٦٥- ١٦٦ .

(٥١) الكتاب: ١/ ٢٣ .

(٥٢) الكتاب: ١٢٨/٢ .

(٥٣) نفسه: ١/ ٢٣ .

(٥٤) نفسه: ٢/ ٧٨ .

(٥٥) نفسه: ١/ ٢٣ .

(٥٦) نفسه: ١/ ٣٣ .

(٥٧) نفسه: ١/ ٢٣ .

(٥٨) أثبتنا ما في نسخة (ط) التي ذكرها الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون في الهامش؛ لأنّ ذلك مُنسجم مع النصّ.

(٥٩)نفسه: ١/ ٢٤ .

(٦٠)نفسه: ١/ ٤٥ .

(٦١)نفسه: ١/ ٤٧ .

(٦٢)نفسه: ١/ ٤٩- ٥٠ .

(٦٣)نفسه: ١/ ٣٢٨ .

(٦٤)نفسه: ١/ ٢٣ .

(٦٥) ينظر نفسه: ١/ ٣٤ .

(٦٦) الكتاب: ١/ ٢٤ .

(٦٧) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي: ١٧٥/١ .

(٦٨) الكتاب: ٢/ ١٢٦-١٢٧ .

(٦٩) نفسه: ١/ ٣٣٠ .

(٧٠)نفسه: ١/ ٢٣- ٢٤ .

(٧١)نفسه: ١/ ٤٥ .

(٧٢)نفسه: ١/ ٢٤ .

(٧٣)نفسه: ١/ ٥٩ .

(٧٤)نفسه: ٢/ ١٤٨ .

(٧٥)نفسه: ٢/ ١٤٩ .

(٧٦)نفسه: ٢/ ١٤٤-١٤٥ .

(٧٧) الكتاب: ٢/ ١٤٦ .

(٧٨) سورة التوبة/ ٣ .

(٧٩) الكتاب: ٢/ ١٤٤ .

(٨٠)نفسه: ٢/ ١٤٦ .

(٨١)نفسه: ١/ ٢٣ .

(٨٢)نفسه: ١/ ١٣-١٤ .

(٨٣) ينظر شرح كتاب سيبويه ، السيرافي: ١/ ٢٨ .

(٨٤) الكتاب: ٣/ ٩-١٠ .

(٨٥) ينظر: نفسه: ١/ ١٤ .

(٨٦)نفسه: ١/ ١٣-١٤ .

(٨٧) ينظر: منطق أرسطو: ١/ ١٠١- ١٠٢ .

(٨٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي: ١/ ٢٧ .

(٨٩) الكتاب: ١/ ٣٤ .

(٩٠)نفسه: ٣/ ١٥ .

(٩١)نفسه: ٣/ ٢٤ .

(٩٢)نفسه: ٣/ ٢٥ .

(٩٣)نفسه: ٣/ ٣٦ .

(٩٤)نفسه: ٣/ ٣٨ .

(٩٥)نفسه: ٣/ ١٦ .

(٩٦)نفسه: ٣/ ٩٥ .

(٩٧)نفسه: ٣/ ١١٧.

(٩٨) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٦٥ .

(٩٩) الكتاب: ٣/ ٩٥ – ٩٦.

(١٠٠) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢٦٢ .

(١٠١) الكتاب: ٣/ ٤١ .

(١٠٢)نفسه: ٣/ ١١٧.

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم

أوّلًا: الكتب العربية، والمترجمة

- أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير، روي هاريس و تولبت جي تيلر، تعريب الدكتور أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤.
- الجهات في المنطق واللسانيات، د. محمود عباس العامري، الدار التونسية للكتاب، ط١، ٢٠١٦ .
- الجهة في المنطق واللسانيات والنقد الأدبي، جميل حمداوي، كتاب ألكتروني، ٢٠١٦ .
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦ .
- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط١، ٢٠٠٨.
- علم الدلالة، ف- بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، مطبوعات الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥.
- علم المنطق، د. محمد مهران، دار المعارف، مصر، ١٩٧٨.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، د. أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ١٩٩٥.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ٥١٨٠)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨ .
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي،ط١، ١٩٩٨.
- مدخل إلى المنطق الصوري، د. محمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.
- المعاني الجهيّة والمظهرية بحث لساني في المقولة اللسانية، عبد العزيز المسعودي، منشورات جامعة سوسة، ٢٠١٣ .
- الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٨ .
- منطق أرسطو، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم بيروت، ط١، ١٩٨٠.
- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د. سامي علي النشار، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠ .
- منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، د. عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، ط١، ١٩٨٠ .

- نظرية أرسطو المنطقية دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة والمربع المنطقي والقياس الحملي وقياس الجهات، ياسين خليل، مطبعة أسعد-بغداد، ١٩٦٤ .
- نظرية الموجهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، د. اسماعيل عبد العزيز، دار الثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة ، د.ت.
- الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل، منشورات عكاظ ، ١٩٩٣.

ثانيًا: البحوث والدراسات

- الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية، عبد الكريم البسيري، أطروحة دكتوراه .
- إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات دراسة تطبيقية في رواية ثرثرة فوق النيل لنجيب محفوظ، د. أحمد محمد عبد الرحمن حسانين، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية اللغة العربية بأسيوط، العدد التاسع والثلاثون، الإصدار الثاني- الجزء الثاني، ٢٠٢٠ .
- مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، الحاج موسى ثالث، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧ هـ .

ثالثًا: الكتب الأجنبية

- AN INTRODUCION TO FUNCTIONAL GRAMMAR, M.A.K Halliday, 2004 .

- Clause structure and modality in Functional Grammar,Kees Hengeveld,Foris , Dordrecht-Holland, 1987 .

- Semantics, John Lyons, Cambridge The University press,1977 .

- Mood and Modality, F.R.Palmer, Cambridge The University press, 2001 .

- Modality and the English Modals, F.R.Palmer , by Addison Wesley Longman Limited, First published 1979.

- THE EVOLUTION OF GRAMMAR, Joan Bybee,Rever Perkins, William Pagliuca, The University of Chicago press, 1994 .

-